

وثيقتان عثمانيتان حول الاتصالات بين الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود والسلطان العثماني سليم الثالث

د. سهيل صابان
مكتبة الملك فهد الوطنية

يضم الأرشيف العثماني في إستانبول الكثير من الوثائق المتعلقة بالجزيرة العربية، النادرة في محتواها والغريبة في بعض مضامينها وفحواها. ولا سيما إذا قسناها بالمعلومات الواردة في المصادر العربية والتركية المتوافرة بين أيدي الباحثين. إذ إن معظم المصادر التي تتحدث عن الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود (١١٧٩-١٢١٨هـ/ ١٧٦٥-١٨٠٧م) تبرز عدم وجود علاقات ثنائية ودية بينه وبين السلطان العثماني سليم خان الثالث ابن السلطان مصطفى خان الثالث (١٢٠٣-١٢٢٢هـ/ ١٧٨٩-١٨٠٧م). وتذكر أن الخلاف بينهما كان على أشده، يدل على ذلك الخطابات المتتالية التي كان يبعث بها شريف مكة المكرمة الرامية إلى تأليب العثمانيين على الدولة الناشئة الجديدة[١].

---

(١) أورد جودت باشا في تاريخه معلومات عن الخطابات الأولى التي بعث بها الأشراف إلى السلطان العثماني ضمن أحداث عام ١١٩١هـ/ ١٧٧٧م، حيث ذكر أن الأشراف أرسلوا في العام الماضي؛ أي: عام (١١٩٠هـ) بمحضر إلى السلطان العثماني عبدالحميد الأول، اشتكوا فيه من وضع ابن سعود، ورغبته في السيطرة على الحرمين الشريفين. فكتب السلطان إلى والي الحجاز عثمان باشا، يستوضحه الموضوع، فكتب إليه الأخير أن ذلك أمر شخصي من أمير مكة المكرمة؛ أي: مبالغة منه؛ خوفاً من أن يقوم ابن سعود بالهجوم عليه. وأنه لا خطر على =



وبين أيدينا وثيقتان توردان معلومات مقتضبة عن بعض الاتصالات بين الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود والدولة العثمانية. وعلى الرغم من أن هاتين الوثيقتين لا تغطيان الموضوع من جميع جوانبه، إلا أن مزيداً من البحث والتوضيح في وثائق الأرشيف المتعلقة بهذا الموضوع قد يؤدي إلى تكوين نظرة شمولية واضحة المعالم فيه.

ظروف صدور الوثيقتين

صدرت الوثيقة الأولى في عام ١٢١٢هـ/ ١٧٩٧م؛ أي: قبل الحملة الفرنسية على مصر بسنة واحدة. وكانت معاهدة ياش التي عقدتها الدولة العثمانية مع روسيا، قد أنهت الحرب بين الدولتين، بعدما أنهكت وضع الجيش العثماني كثيراً، مما كان لها تأثيرها السلبي في ربط أجزاء الدولة بالحكم المركزي. حيث بات الجيش العثماني في أفريقيا وكأنه في وضع مستقل عن كيان الدولة، وآل الحكم في مصر إلى يد الأمراء المحليين، وتمكن الجزار أحمد باشا من حكم مصر، إضافة إلى إمارة الحج والشام وطرابلس والقدس ونابلس(٢)، وتحول حكم بغداد إلى المماليك، كأنها حكومة مملوكية. كما ظهرت حركات تمرد في الأناضول وفي بعض الأجزاء الأوروبية من الدولة العثمانية(٣).

بات الجيش العثماني في أفريقيا وكأنه في وضع مستقل عن كيان الدولة

أما الوثيقة الثانية فقد صدرت في عام ١٢١٦هـ/ ١٨٠١م، وهو العام الذي خرج فيه الفرنسيون من مصر، بعدما عقدوا معاهدة

= الحرمين الشريفين من ابن سعود. انظر: تاريخ جودت/أحمد جودت باشا.- ط٢.- در سعادت [إستانبول] : المطبعة العثمانية، ١٣٠٩هـ مج ٢، ص ٧٢-٧٤. وانظر الأرشيف العثماني، تصنيف:

HAT. 3826

(2) Osmanli Tarihi/ Enver Ziya Karal. Ank. TTK. 1988 (5. Baski): 5/37.

(3) Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi/Ismail Hami Danismend.- Istanbul: Turkiye yay. 1972. : 4/73.

ثلاثية مع الدولة العثمانية وبريطانيا، تكونت من ٢٢ مادة[٤].

وبناءً على ما سبق فإن السلطنة العثمانية كانت تريد من إبراز روح المودة لمندوب الإمام عبدالعزيز بن محمد، استمالة الإمام والدولة السعودية، بدلاً من استخدام السلاح، ولا سيما أن والي جدة ووالي الشام كانا معارضين للحرب، وضد الاندفاع وراء مخاوف شريف مكة المكرمة.

وصف الوثيقتين

الوثيقة الأولى محفوظة في الأرشيف العثماني، في تصنيف جودت - داخلية Cevdet-Dah 1285 وتاريخها ٦ شعبان ١٢١٢هـ (١٧٩٧م)، وتتكون من ثلاث صفحات.

أما الوثيقة الثانية فهي أيضاً محفوظة في الأرشيف العثماني، في تصنيف الخط الهمايوني HAT. 3838-E وتاريخها ١٢١٦هـ (١٨٠١م)، وتتكون من صفحة واحدة من القطع الكبير. وكلتا الوثيقتين مدونتان باللغة العثمانية.

محتوى الوثيقتين:

ذكرت الوثيقة الأولى "أن شيخ نجد عبدالعزيز بن [محمد بن] سعود أرسل مدير أعماله محمد أفندي[٥] إلى والي جدة الحالي الوزير يوسف باشا[٦] (١٢٠٧-١٢١٥هـ/ ١٧٩٢-١٨٠٠م)، ومنه وصل

(٤) المرجع السابق: ٤/٧٩.

(٥) لم يتمكن الباحث من معرفة الاسم الثنائي لمندوب الإمام عبدالعزيز إلى إستانبول.

(٦) زودني مشكوراً سمو الأمير تركي بن فهد آل سعود بمعلومات مصورة من تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار للجبرتي (٣/٤٩٣-٤٩٤: ط. دار الجيل)، ومن تاريخ أشراف وأمراء مكة المكرمة لعبدالله بن عبدالشكور (مخطوط محفوظ في قصر طوب قابي بإستانبول: ف ١/٤٤. ورقة ١٦٣/ب) عن العلاقات المتميزة بين الإمام عبد العزيز بن محمد ويوسف باشا؛ فذكر الجبرتي: "أن العلاقات بينهما كانت غاية في الصداقة، ولم يقع بينهما منازعة ولا مخالفة في شيء، ولم يحصل التفاقم والخلاف إلا في أيام الأمير سعود...".

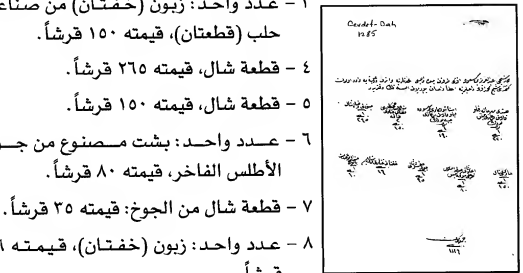
[أي محمد أفندي] إلى إستانبول. وأن الأمر السلطاني اقتضى إهداء طقم من الملابس إليه، يتم شراؤه بمعرفة أمين الخزينة. وقد تم شراء تلك الملابس وتسليمها إليه. وأن المذكرة المرفقة تبين مبلغ المصروفات، وهو ألف ومئة وستة عشر قرشاً. ٦ شعبان ١٢١٢[هـ/١٧٩٧م]".

وأوردت المذكرة المرفقة مع الخطاب المرفوع إلى السلطان العثماني - كما يبدو - الهدايا التي أهديت لمحمد أفندي المذكور آنفًا على النحو الآتي:

"دفتر مبين للملابس التي أهديت لمحمد أفندي - مدير أعمال شيخ نجد عبدالعزيز بن سعود أفندي - الذي ذهب إلى والي جدة ومنه وصل إلى إستانبول:

١ - عدد واحد: عباءة (بشت) مبطن من صناعة هندية، وقيمته ٢٢٠ قرشاً.

٢ - عدد واحد: جبة من صناعات إستانبول، قيمته ١٩٠ قرشاً.



٣ - عدد واحد: زبون (خفتان) من صناعة حلب (قطعتان)، قيمته ١٥٠ قرشاً.

٤ - قطعة شال، قيمته ٢٦٥ قرشاً.

٥ - قطعة شال، قيمته ١٥٠ قرشاً.

٦ - عدد واحد: بشت مصنوع من جوخ الأطلس الفاخر، قيمته ٨٠ قرشاً.

٧ - قطعة شال من الجوخ: قيمته ٣٥ قرشاً.

٨ - عدد واحد: زبون (خفتان)، قيمته ١٦ قرشاً.

٩ - عدد واحد: حذاء، قيمته عشرة قرش.

المجموع: ١١١٦ قرشاً".

وهذه الوثيقة المقتضبة التي تشير إلى وجود اتصالات بين الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود والسلطان العثماني سليم الثالث من خلال والي جدة يوسف باشا، توضح أموراً عدة. منها:

١ - أن الإمام عبدالعزيز أرسل مندوبه المذكور إلى والي جدة يوسف باشا. الذي قام بدعم مهمته إلى إسطنبول؛ بناءً على ما لمسه من إيجاد فرصة لشرح وجهة نظر الإمام عبدالعزيز للسلطة المركزية، وبلسان شخص مسؤول، مما يؤكد أن والي جدة لم يشارك الشريف غالب في نظرته إلى الدولة السعودية الأولى، وأنها تشكل خطراً على أمن الحرمين الشريفين.

٢ - أن العلاقات لم تكن سيئة بالدرجة التي تصورها بعض المراجع التاريخية بين الطرفين: السعودي والعثماني. حيث قدر السلطان العثماني مندوب الإمام عبدالعزيز. ويبدو - كما يفهم ما ورد من بين سطور الوثيقة - أن السلطان العثماني قد قابل المندوب، واستوضح منه معلومات عن الإمام وعن المنطقة، ولا سيما أنه قادم من منطقة بعيدة من مقر السلطنة: إستانبول، ولديه من المعلومات ما ليس لدى غيره. إلا أن الوثائق لا تتحدث عن تلك المعلومات التي ذكرها المندوب.

٣ - على الرغم من الشكاوى المرفوعة من شريف مكة المكرمة إلى السلطان قبل أكثر من عشرين سنة من تاريخ هذه الوثيقة (وهو عام ١٢١٢هـ/١٧٩٧م) عن الإمام عبدالعزيز، فإن السلطان العثماني لم يصدق تلك الشكاوى؛ أي: القيام بحملة عسكرية على الدولة السعودية الأولى، ولم يتخذ إجراءً مباشراً ضدها.

٤ - لعل الهدف من انتداب مندوب الإمام عبدالعزيز إلى إستانبول شرح وجهة نظره إلى الدولة العثمانية، وأنه لا يريد الحرب معها. وهدف السلطان من إكرام المندوب استمالة الإمام عبدالعزيز نحو الدولة.

وإذا أمعنا النظر في قيمة تلك الإهداءات فإنها قد بلغت مبلغاً كبيراً نسبياً، حسب ما كان معتاداً في العرف الدبلوماسي العثماني. وهذا يدل على القيمة التي أضفيت على وفادة هذه الشخصية إلى إستانبول، وتقدير السلطات العثمانية لها. ولا سيما أنه قادم من منطقة بعيدة، ممثلاً عن شخصية، وصل الكثير من الأخبار عنها إلى السلطان.

لكن ما الذي أدى إلى تغير المواقف بين الطرفين خلال السنوات القادمة؟ وهل كان ذلك من الإدارات المحلية والولايات المحيطة بنجد على حساب مصلحة الدولة العثمانية ووجودها في المنطقة، مقابل المصالح الذاتية للولاة والأمراء؟ أم أن الدولة السعودية الأولى قامت بأعمال، قضت على النفوذ العثماني في المنطقة، بحيث عدت الدولة العثمانية هذه القوة الناشئة مهددة لكيانها في الجزيرة العربية، وأن عليها العمل بكل الوسائل المتاحة لضربها والقضاء عليها؟

فتلك أسئلة تتطلب الإجابة عليها بشيء من الموضوعية، ولا سيما بعد أن أصبحت الوثائق العثمانية لتلك الفترة في متناول الباحثين. ويجب فهمها ضمن إطارها التاريخي مع إجراء مقارنة موضوعية بينها وبين المصادر المحلية المكتوبة في فترة الدولة السعودية الأولى.

ومهما كان من أمر فإن الوثيقة الثانية تجيب على بعض الأسئلة في هذا الصدد. وهي وثيقة محفوظة أيضاً في الأرشيف العثماني - كما تم إيرادها قبل قليل - وقد صدرت بعد الوثيقة الأولى بأربع سنوات؛ أي: في عام ١٢١٦هـ (١٨٠١م). وهي رد من الصدر الأعظم يوسف باشا الذي كان موجودًا في القاهرة - بسبب الحملة العثمانية على القوات الفرنسية في مصر[(٧)] - على الخطابات التي بعث بها أمير مكة المكرمة الشريف غالب بن مساعد (١٢٠٢-١٢٢٨هـ/ ١٧٨٨-١٨١٣م)، الرامية إلى إرسال الجيوش من المناطق المجاورة لنجد - بما فيها

(7) Osmanli Tarihi/ Karal: 5/37.

الحجاز – بحملة قوية على نجد؛ للقضاء على الدولة السعودية. وبعد سرد مطلب الشريف بشيء من التفصيل، كمقدمة للخطاب الجوابي المرسل إليه، علل الصدر الأعظم سوق الجيوش على نجد تعليلات عدة، مما يشير إلى أن الحكومة المركزية في إستانبول ما زالت مترددة تجاه هذا الموضوع. حيث ذكرت الوثيقة: "أنه على الرغم من كون الإقليم المصري قد افتتح(٨) – حمداً لله تعالى – إلا أن انشغالنا بالأنظمة المصرية(٩) ما زال قائماً، كما هو معلوم. ناهيك عن أن الإقدام على هذا الأمر العظيم [أي سوق الجيوش على نجد]، يتطلب استشارة وكلاء [وزراء] السلطنة السنية، ومفاتحة جناب السلطان بالموضوع، وشرح أبعاده التفصيلية، والحصول على إذن من جنابه. وبناءً على عظم هذا الموضوع وأهميته، فإنه إذا ما صدرت الإرادة السلطانية بذلك فإنه سيتم البدء به على الفور. وإلى حين صدور تلك الإرادة الكريمة، وحتى يتم توقيف الموضوع بـ عسل فتال(١٠)، فإن إعداد خطاب موجه إلى عبدالعزيز المشار إليه، يتضمن إبداء النصائح اللازمة إليه من المصلحة العامة. ومن هنا فقد تم إعداده على الوجه المناسب، وسوف يتم إرساله إليه مع أحد رجالنا الحاذقين(١١). ولأجل إعطائكم فكرة عن مضمونه فسوف يتم إرسال صورة منه إلى

(٨) إشارة إلى طرد الفرنسيين من مصر.

(٩) المقصود بذلك ترتيب أمور مصر بعد طرد الفرنسيين منها.

(١٠) المقصود بعسل فتال: حسم الموضوع، دون ضجر أو غضب الطرف الآخر، وهو شريف مكة المكرمة.

(١١) لم يتضح للباحث إن كان قد تم إرسال الخطاب إلى الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود، أم لا، إلا أن الباحث يرجح إرساله؛ بناءً على إرسال نسخة منه إلى الشريف.

سيادتكم. وقد ورد في هذه الفترة خطابات عدة من والي بغداد، تبين أعمال [عبدالعزيز] ابن سعود وأوضاعه(١٢). إلا أنه والحال هذه فإننا بسبب انشغالنا بالأعمال المصرية، ونظراً لأن هذا الأمر من المسائل الكبيرة، فلابد من إجراء المشاورات اللازمة فيه في إستانبول، بموجب ما تقتضيه المصلحة. ونظراً لأننا اعتزمنا العودة إلى إستانبول، فإنه إلى حين وصولنا إليها، فسوف يكون رد ابن سعود قد وصل. وبناءً عليه فسوف يتم إجراء المشاورات اللازمة في السلطنة السنية في هذا الخصوص، ومحادثة جناب السلطان شفاهة، والحصول منه على إذن في القيام بما يجب إزاءه. كما تقرر. وقد أبلغنا إلى والي بغداد في ردنا على خطابه بذلك الجواب أيضاً. ونظراً لكون محمد باشا(١٣) المنصوب والياً على جدة، من الشخصيات السديدة المدبرة والمحنكة القادرة على تسيير شؤون البلد والحفاظ عليه، فإنه ما دام محافظاً على المدينة المنورة، وإن سيادتكم ما دمتم متحدين معه ومتفقين، فإن أمن أراضي البلدتين الطيبتين بإذنه تعالى ثم بروحانية سيد الأنبياء سيكون مستتباً إن شاء الله تعالى. كما هو أملنا من خير الحافظين. ونظراً لكون توفير الأمن لأهالي البلدتين الطيبتين من أقدم مهام [السلطنة] السنية، فإن القيام باتخاذ التدابير اللازمة في منع وقوع الحوادث فيهما بموجب ما تقتضيه المصلحة والوقت من أهم الأمور الواجبة على السلطنة

(١٢) لم تضم الوثيقة الخطابات التي أشارت بورودها من والي بغداد، الذي تحدث فيها عن أعمال الإمام عبدالعزيز. إلا أن الباحث بحث في الخطابات التي وردت في تلك الفترة من والي بغداد سليمان باشا، في الأرشيف العثماني. فوجد أن رأي والي بغداد كان متوافقاً مع رأي شريف مكة في ضرب الدولة السعودية الأولى، وتقويضها من الجهات الأربع. وتاريخ خطاب والي بغداد هذا: العاشر من ذي القعدة ١٢١٦هـ. انظر الأرشيف العثماني، تصنيف:

HAT. 3765.

(١٣) هو محمد طوسون باشا، الذي حكم ولاية جدة سنة واحدة ١٢١٦-١٢١٧هـ. وهو مدفون بجدة. وهو غير ابن طوسون باشا، ابن محمد علي باشا. سالنامة الحجاز، ع٥ (١٣٠٩هـ)، ص ١٢٨.

السنية. وكما هو معلوم لدى سيادتكم فإن خطاباً واحداً في وقت وقوع النزاعات قد يحل المشكلة ويؤدي إلى السلم، كما هو من الأمور المجربة بدقة، ومن هنا فالمرجو من سيادتكم العدنانية أيضاً التصرف بحكمة وعقلانية، والتحرك بموجب الفطرة الزكية، والاتحاد والاتفاق مع جناب والي جدة المشار إليه، والاحتياط للأمور وبذل الهمة في ذلك، وإرسال خطابات ورجال إلى ابن سعود المؤدية إلى رفع النفور والجفوة فيما بينكم، حتى يختار طريق السلم والمصافاة. ولا شك أن قيامكم ببذل الجهد والاجتهاد في الحفاظ على البلدة المباركة، وتوفير أمن الأهالي واستتبابه، منوط بشيمتكم وحميتكم وكياستكم. وبذلك ختمنا هذه الرسالة. ولدى وصولها إلى جنابكم إن شاء الله تعالى، فالمرجو منكم بذل الهمة فيما يجب القيام به، كما هو أملنا الخالص فيكم. ١٩ رجب ٢١٦[١هـ]".

وتبين من هذا الخطاب - الذي بعثه الصدر الأعظم من القاهرة - بشكل واضح أن الباب العالي لا يريد الانجرار مع التيار الذي يمثله الشريف غالب بن مساعد، وسوق الجيوش على نجد. محاولاً إقناعه - وبأسلوب دبلوماسي ينم عن حنكة في السياسة وتؤدة في المعاملة - بالتراجع عن رأيه، وأن اختيار طريق السلم هو الأولى والأجدر في الاتباع. مع عدم التقليل من مكانة الشريف، أو مسه ولو بطرف خفي. والحقيقة أن من يقرأ هذا الخطاب يتوقع خطأً أنه صادر من جهة أدنى إلى مقام أعلى؛ بسبب كثرة استخدام ألفاظ التبجيل والتقدير الموجه من الباب العالي لأمير مكة المكرمة.

وقد وضع الباب العالي عراقيل عدة أمام تلك الحملة المطلوبة على نجد، كما اتضح من هذه الوثيقة، منها:

١ - مطالبة الشريف بكتابة الخطابات وإرسال الرجال إلى الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود.

٢ – الانتظار إلى حين ورود رد من ابن سعود على خطاب الباب العالي الذي يتم إرساله إليه، الموضح لرأيه في الموضوع.

٣ – مذاكرة الموضوع في المجلس الوزاري العثماني، ومناقشته بجميع أبعاده.

٤ – الحصول على موافقة والي جدة الجديد في الموضوع؛ إذ إنه من الشخصيات المحنكة في مثل هذه الأمور.

٥ – مفاتحة السلطان العثماني بالموضوع، والحصول على موافقته على سوق الجيوش.

الخاتمة

وبناءً على ما سبق فإن هاتين الوثيقتين تلقيان بعض الضوء على العلاقة بين الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود والسلطان العثماني. ولا سيما أن الخطاب الذي ورد من بعض ولاة الولايات المجاورة لنجد[١٤]، قد أكدت عدم وجود مشكلة في نجد، من شأنها أن تغير أوضاع المنطقة، وأن تصرفات أمير مكة المكرمة هي تصرفات خاصة، مبنية على أمور شخصية، أكثر من كونها أحداثاً على أرض الواقع.

الأهمية العلمية لهذا البحث تتطلب مراجعة متأنية لبعض المصادر التاريخية

ومن هنا فإن الأهمية العلمية لهذا البحث تتطلب مراجعة متأنية لبعض المصادر التاريخية، التي نسيت أن تورد ذلك الاتصال الثنائي بين الإمام عبدالعزيز بن محمد والسلطان العثماني سليم الثالث، ونظرتها إليه، أو غفلت عن إدراجها، ناهيك عن بحثها وتمحيصها. ولعل ذلك يوضح أيضاً لقب المندوب المرسل إلى إستانبول، حيث لم تورد الوثيقة الأولى لقبه على التفصيل،

(١٤) حول ما بذله واليا جدة والشام في إصلاح ذات البين بين الإمام عبدالعزيز بن محمد، والشريف غالب بن مساعد بشيء من التفصيل انظر: الأرشيف العثماني، تصنيف:

HAT. 3841.

واكتفت فقط بذكر اسمه، مضافاً إليه لقب الأفندي، المستخدم للدلالة على تكريم الشخصية. كما أن الوثيقة الثانية أيضاً قد أبقت الحاجة إلى البحث عن نتائج الخطاب المرسل إلى الإمام عبدالعزيز، وكيف كان رده على خطاب الباب العالي، ومن الذي كلف بتوصيل الرسالة إليه؟

وقد اتضح مما سبق أن الوثيقتين المعروضتين في هذا البحث قد أضافتا معلومات جديدة لفهم تاريخ تلك الفترة، كما أوضحتا وجود اتصالات بين الدولة السعودية الأولى والدولة العثمانية. تلك الاتصالات التي أهملتها المصادر المحلية والمصادر العثمانية والتركية المعاصرة.

ملحق: ترجمة الوثيقة الثانية

HAT. 3838-E

صورة الخطاب المرسل من طرفنا إلى جناب الشريف [أي أمير مكة المكرمة]

سبق أن ذكرتم في خطابكم التفصيلي معلومات عن أعمال عبدالعزيز بن سعود السابقة واللاحقة، وأشرتم إلى أن وزيري المتصرف على سنجق القدس الشريف حالياً صاحب العزة محمد باشا إذا قام مع خمسة/ستة آلاف من عساكر المشاة والخيالة، وأقام خيمة جيشه على بُعد سبع/ثماني مراحل من الشام الشريف، وتجول في اليمين واليسار فإن العربان القاطنين في المنطقة سوف يتبعونه، ولا يتوجهون إلى معاونة المذكور [أي عبدالعزيز بن سعود]؛ خوفاً على أولادهم وأوطانهم، كما هو أمر ظاهر؛ يضاف إلى ذلك أنكم أيضاً إذا قمتم مع أفراد معيتكم وكافة الأشراف ومع خمسة إلى عشرة آلاف من العربان - حسب إمكان توافرهم - وتوجهتُم إلى ثماني مراحل من الطائف ونصبتُم فيها خيامكم وتجولتُم في المنطقة

فإن العربان الموجودين في المنطقة سوف يبتعدون عن تقديم العون إلى المشار إليه؛ وأنه إذا أُرسل عدد من أصحاب المدفعية والمدافع بالسفن إلى مسقط، وبالنظر لقربها من المنطقة فإن إمام مسقط أيضاً إذا قام بالتوجه على الأحساء والقطيف، ووضع الحصار عليهما مكلفاً بأمر من الباب العالي؛ وأنه إذا تحرك سعادة والي بغداد سليمان باشا بالسفن مع المدافع والأسلحة إلى الدرعية مباشرة، ووضع عليها الحصار فإن المسألة تكون قد حُلّت بسهولة تامة وتنتهي المصلحة، كما ورد كل ذلك في الخطاب الأخير الذي بعث به سيادتكم مع التقرير المرفق معه المرسل من السيد شرف آل السيد سلطان – من الأشراف الكرام – ومن قائممقام نقيب الأشراف السيد أبي بكر علوي، حيث اتضح لنا كل ما ورد فيها حرفاً بحرف. يضاف إلى ذلك أنه تم استنطاق المشار إليهما [أي السيد شرف وأبو بكر] في الموضوع وتبين لنا تقريريهما. ونظراً لكونكم من السلالة العدنانية الطيبة، فإن الاستجابة لطلبكم من الأمور اللازمة على ذمة الدولة أبّدها الله تعالى. غير أنه بالنظر لانشغالات الدولة الكثيرة منذ ثلاث/أربع سنوات، التي لا تخفى عليكم، فلم يكن هناك من وقت كاف للتفكير في اتخاذ التدابير الناجعة في هذا الصدد، وحتى بالرد المقتضي على خطاباتكم الشريفة التي بعثتم بها إلينا. وبعدما انتهت المشكلة المصرية كلياً – لله الحمد والمنة – فإن السلطنة السنية أصبحت في وضع يمكنها من القيام باتخاذ التدابير اللازمة فيما يوفر أمن الحرمين الشريفين، ولا سيما أنها تفتخر من القديم بخدمة البلدتين الطيبتين، وتأدية ما عليها تجاههما. ومن جملة الأمور التي أقدمت الدولة عليها في هذا الصدد قبل وصول خطاباتكم الشريفة، أن وجهت أيالة جدة مع رتبة الوزارة السامية إلى محمد آغا – جبه جي باشي في الجيش السلطاني – ومحافظاً في الوقت نفسه للمدينة المنورة، مع إرفاق سبعمئة/ثمانمئة من خيرة الرجال البواسل

موظفين براتب، وتعيين ثلاثين نفراً أيضاً [أي من العساكر النظامية بدون راتب] إضافة إلى أفراد معيته الخاصين به؛ حيث يعتزمون التوجه إلى مقر عملهم خلال أيام عدة. وعلى الرغم من هذا، وكون الإقليم المصري قد افتتح - حمداً لله تعالى - إلا أن انشغالنا بالأنظمة المصرية ما زال قائماً، كما لا يخفى. ناهيك عن أن الإقدام على هذا الأمر العظيم، يتطلب استشارة وكلاء [وزراء] السلطنة السنية، ومفاتحة جناب السلطان بالموضوع، وشرح أبعاده التفصيلية، والحصول على إذن من جنابه. وبناءً على عظم هذا الموضوع وأهميته، فإنه إذا ما صدرت الإرادة السلطانية بذلك فإنه سيتم البدء به على الفور. وإلى حين صدور تلك الإرادة الكريمة، وحتى يتم توقيف الموضوع بـ عسل فتال، فإن إعداد خطاب موجه إلى عبدالعزيز المشار إليه، يتضمن إبداء النصائح اللازمة إليه من المصلحة العامة. ومن هنا فقد تم إعداده على الوجه المناسب، وسوف يتم إرساله مع أحد رجالنا الحاذقين. ولإجل إعطائكم فكرة عن مضمونه فقد يتم إرسال صورة منه إلى سيادتكم. وقد ورد في هذه الفترة خطابات عدة من والي بغداد، تبين أعمال [عبدالعزيز] ابن سعود وأوضاعه. إلا أنه والحال هذه فإننا بسبب انشغالنا بالأعمال المصرية، ونظراً لأن هذا الأمر من المسائل الكبيرة، فلابد من إجراء المشاورات اللازمة فيه في إستانبول، بموجب ما تقتضيه المصلحة. ونظراً لأننا اعتزمنا العودة إلى إستانبول، فإنه إلى حين وصولنا إليها، فسوف يكون رد ابن سعود قد وصل. وبناءً عليه فسوف يتم إجراء المشاورات اللازمة في السلطنة السنية في هذا الخصوص، ومحادثة جناب السلطان شفاهة والحصول منه على إذن في القيام بما يجب إزاؤه كما تقرر. وقد أبلغنا والي بغداد في ردنا على خطابه بذلك الجواب أيضاً. ونظراً لكون محمد باشا المنصوب والياً على جدة، من الشخصيات السديدة المدبرة والمحنكة القادرة على تسيير شؤون البلد والحفاظ عليها، فإنه

ما دام محافظاً على المدينة المنورة، وإن سيادتكم ما دمتم متحدين معه ومتفقين، فإن أمن أراضي البلدتين الطيبتين بإذنه تعالى ثم بروحانية سيد الأنبياء سيكون مستتباً إن شاء الله تعالى. كما هو أملنا من خير الحافظين. ونظراً لكون توفير الأمن لأهالي البلدتين الطيبتين من أقدم مهام [السلطنة] السنية، فإن القيام باتخاذ التدابير اللازمة في منع وقوع الحوادث فيهما بموجب ما تقتضيه المصلحة والوقت من أهم الأمور الواجبة على السلطنة السنية. وكما هو معلوم لدى سيادتكم فإن خطاباً واحداً في وقت وقوع النزاعات قد يحل المشكلة ويؤدي إلى السلم، كما هو من الأمور المجربة بدقة، ومن هنا فالمرجو من سيادتكم العدنانية أيضاً التصرف بحكمة وعقلانية، والتحرك بموجب الفطرة الزكية، والاتحاد والاتفاق مع جناب والي جدة المشار إليه، والاحتياط للأمور وبذل الهمة في ذلك، وإرسال خطابات ورجال إلى ابن سعود المؤدية إلى رفع النفور والجفوة، حتى يختار طريق السلم والمصافاة. ولا شك أن قيامكم ببذل الجهد والاجتهاد في الحفاظ على البلدة المباركة، وتوفير أمن الأهالي واستتبابه، منوط بشيمتكم وحميتكم وكياستكم. وبذلك ختمنا هذه الرسالة. ولدى وصولها إلى جنابكم إن شاء الله تعالى، فالمرجو منكم بذل الهمة فيما يجب القيام به، كما هو أملنا الخالص فيكم.

١٩ رجب ١٢١٦[هـ/١٨٠١م]